رأي الوسط

مابعد الانتخابات: لابد من لمّ الشمل

□ وهكذا مضى الرابع والعشرون من اكتوبر/ تشرين الاول لتبدأ مرحلة اخرى بمعطيات مختلفة في كثير من جوانبها. وعلينا الآن مواجهة التحديات الناتجة عن تباين وجهات النظر حول التعديلات الدستورية والصلاحيات المتاحة للمجلسين المنتخب والمعين. ولكن الأهم من ذلك هو لمّ الشمل وإعادة مد الجسور بين مختلف الاطراف الفاعلة في العملية السياسية في البحرين.

فالاتجاهات التي تشكّلت لاحقاً في جمعيات سياسية كان لها دورها الاساسي في انجاح التصويت على ميثاق العمل الوطني، وقد التزمت بحضارية ابداء الرأي الآخر من دون جر الساحة للعنف أو الاساليب غير المقبولة. وقد أكدوا مراراً حرصهم على المعارضة السلمية التي اضطرتهم لاتخاذ موقف المقاطعة من الانتخابات.

وكان لموقفهم الايجابي لحفظ السلم الاهلي محل تقدير الجميع الذين يدركون صعوبة الموقف الذي اضطروا لاتخاذه بعد ان حاولوا ايصال وجهة نظرهم عدة مرات قبل اعلانهم المقاطعة.

وفيما لو تم تعيين اشخاص ثقاة في مجلس الشورى يحترمهم الشعب، مثل رؤساء الجمعيات والاتحادات المنتخبة، أو غيرهم ممن عرف عنهم الاستقلالية، وفيما لو استطاعت الجمعيات المعارضة عقد تحالفات مع اعضاء المجلس المستعدين للوقوف مع آرائها تحت قبة البرلمان فإن بالامكان خلق خريطة سياسية جديدة تشمل جميع الفعاليات بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وبالتالي فإنه بالامكان الخروج من جزء من المشكلة المتمثل في غياب الاصوات المقاطعة عن البرلمان.

على اننا نعتقد بأن الروافد السياسية المتاحة في البحرين اليوم يمكنها مساندة العمل السياسي داخل البرلمان. فلدينا الجمعيات السياسية والنقابات والندوات والخطب الدينية وجميعها ترفد العمل الوطني العام. ويمكن استخدامها بصورة مسئولة لإبراز جميع وجهات النظر حول الشأن العام.

ومن جانب آخر لابد من إزالة المنغصات. فقيام شركة بتلكو بغلق عدد كبير من المواقع الالكترونية من دون سند قانوني ومن دون صلاحية ممنوحة من القضاء يعتبر ضربة لحرية التعبير عن الرأي في البحرين. والمطلوب من الجهة التي أمرت بغلق المواقع هو اشهار الضوابط التي استخدمتها والصلاحية التي تمتلكها للقيام بمثل هذا العمل.

لقد تعدى عمل بتلكو حجب المواقع الالكترونية إلى حرمان احد المواقع (قرآن نت) من رزقهم، لأنهم مجموعة من المواطنين الذين يحترمون القانون ويوفرون خدمات مدفوعة الأجر لنقل ندوات على الانترنت. وكانت جريمتهم الوحيدة انهم نقلوا ندوة نادي العروبة، وفي اليوم التالي لذلك قامت الجهة السرية التي تتخذ من بتلكو واجهة لها بإغلاق خدمة البث الحي لهؤلاء المواطنين.

والسؤال هو كيف تريد بتلكو ان يحصل المواطنون على رزقهم وهي تقطعه من دون حساب وكتاب ومن دون الرجوع إلى حكم القانون؟ كيف تريد بتلكو والجهة الحكومية خلفها من المواطنين الابداع والحصول على الرزق وهي تحاربهم بهذه الطريقة غير القانونية؟ وهل ستعوّض هذه المجموعة التي كافحت من أجل الحصول على رزقها عبر توفير خدمة البث لجميع انواع الاحتفالات والبرامج والآن تقوم جهة غير معلومة بقطع رزقها؟

عندما نطرح هذه الامور فإنه بودّنا ان نحصل على توضيح لما يقوم به البعض. فلقد قال سمو ولي العهد في حديثه مع رؤساء تحرير الصحف المحلية إن العهد الجديد هو عهد الرأي والرأي الآخر، وان وزارة الاعلام دورها اختلف الآن من توجيه ما يكتب في الصحف إلى ضمان وجود الرأي والرأي الآخر الملتزم بحكم القانون.

اننا نطالب بإعادة مد الجسور وهذا يتطلب اجراءات تشجيعية من جميع الجهات، من أجل لمّ الشمل وبدء حياة جديدة أساسها الحوار المفتوح بين جميع الاطراف.

منصور الجمري

الاختلاف... رحمة

□ مضى يوم الاقتراع، وتداعيات الانتخابات ستستمر. فالبحرين الآن غير أمس. والتجربة الاصلاحية عبرت الخطوة الاولى في مسيرة «الألف ميل». فالاقتراع هو نهاية مرحلة وبداية مرحلة. الخطوة كانت ناقصة. انها نصف خطوة. والنصف افضل من لا شيء. والنصف المقاطع متفق على دعم المشروع الاصلاحي. وهذه نقطة مهمة تؤشر إلى مدى النضج في رؤية مستقبل لا خلاف بين الاطراف على ضرورة تحصينه دستورياً وحمايته من الشطط والتطرف وأساليب حرق المراحل.

مسألة الانقسامات لا حل سياسياً لها. كذلك الخلافات فهي دائمة ولا حل نهائياً لها، فهي باقية مادام الإنسان يفكّر ويطمح ويخطط إلى غدٍ افضل، والاجتهاد في الرأي سنة انسانية اذا بطلت تعطل التفكير وعاد الإنسان إلى الوراء.

في حديث للرسول (ص) يؤكد خاتم الانبياء على ان الاختلاف رحمة للأمة، فالاختلاف في الرأي يمنع الاستبداد، بينما الاجماع على الرأي يعطّل الاجتهاد ويفتح الطريق أمام نمو نزعة التسلط. والتسلط يبدأ من إلغاء رأي الآخر بإلغاء الشورى والتشاور. فقد يكون، كما ذهب الامام الشافعي، ان رأيي على صواب يحتمل الخطأ ورأيك على خطأ يحتمل الصواب. وشرط الصواب والخطأ هو العلم والمعرفة. فالامام الشافعي يؤكد ان العلم شرط الحوار، والمعرفة واجبة حتى يأخذ النقاش مجراه ويصل إلى نتيجة. فالنقاش يتطلب العلم والمعرفة. لذلك قال الامام الشافعي «ما تجادلت مع جاهل إلا وهزمني». فالجهل اكبر هزيمة، والجاهل فقط يهزم العالم. أما العلماء واختلافهم فهو «رحمة للأمة».

البحرين، واي أمة في العالم، بحاجة إلى أهل العلم والمعرفة حتى تكتمل شروط الديمقراطية. فالديمقراطية ليست مجرد صناديق اقتراع تصب فيها الاوراق كل اربع أو خمس سنوات وتنتهي عند عتبات البرلمان. الديمقراطية تبدأ في البرلمان والصناديق هي مجرد مؤشر لا تقدم ولا تؤخر. ما يقدم هو المعرفة وما يؤخر هو الجهل. والاختلاف رحمة لأن من شروط الرحمة رفض التسلط ومنع الاستبداد.

هذه ليست موعظة، انها نتاج تجربة مضافة إلى تجارب حاضرة وماضية. عودة بسيطة إلى زمن حروب الفرنجة (الصليبية) تشير إلى ان سبب الانهيار هو التفكك السياسي ونزوع أصحاب الدول المنشقة عن الخلافة العباسية إلى الاستبداد بالرأي ومنع الاجتهاد. استمر الانشقاق والنفاق إلى زمن بناء مدرسة المستنصرية. وهناك بدأ العلماء في وضع مناهج متقدمة للتربية والتعليم. ومن تلك الجامعة/ الجامع انتشر العلم وصولاً إلى الامام الغزالي (أبو حامد) وكتابه «إحياء علوم الدين».

بدأت حروب الفرنجة في السنوات الأخيرة من حياة الامام الغزالي. إلاّ ان المدرسة الاحيائية استمرت تنمو بهدوء. فانتشر العلم وازدهرت المدارس. ومن تلك قامت نهضة احيائية انتشرت في بلاد الشام وأسست لاحقا حروب التحرير. فالتحرير حصل بعد «إحياء علوم الدين» وليس قبله. وعلى اساس «الاحياء» بدأ الاستعداد النفسي – الحربي للمواجهة. فكانت الغلبة للمسلمين.

كل علماء الفرنجة يؤكدون ان المسلمين انتصروا في نهاية الحروب لأنهم آنذاك كانوا اكثر علماً وتقدماً. وكل من كتب وأرّخ في اوروبا عن تلك الفترة اشار إلى تفوق المسلمين حضارياً وتنظيمياً. وللسبب ذاك انتصر المسلمون وهزم الفرنجة.

تعلّم الفرنجة الدرس وكرّوا علينا ثانية. ونحن نسينا الدرس. البعض يعتقد ان الانتصار على الفرنجة يعود فقط إلى عوامل عسكرية وعصبية، وهذا نصف الحقيقة. النصف الآخر هو العلم الذي بدأ بالاحياء... أو بالنهضة الفكرية والثقافية.

نعود إلى البحرين، البحرين تشهد الآن نهضة علمية (جامعات، مدارس، مؤسسات، جمعيات) تطمح إلى بناء ديمقراطية خاصة بها. وبغض النظر عن قراءة البعض لهذه التجربة، فهي خطوة في طريق طويل وصعب. ونجاح التجربة يحتاج إلى التعدد والاختلاف والاجتهاد في الرأي. فهذه كلها تثير فضاء الرأفة والرحمة. وغير ذلك فهو الاستبداد بعينه.

مضى يوم الاقتراع. فالاقتراع أصبح من الماضي، أما المستقبل فهو تلك الأيام المقبلة.

وليد نويهض

opinion@alwasatnews.com

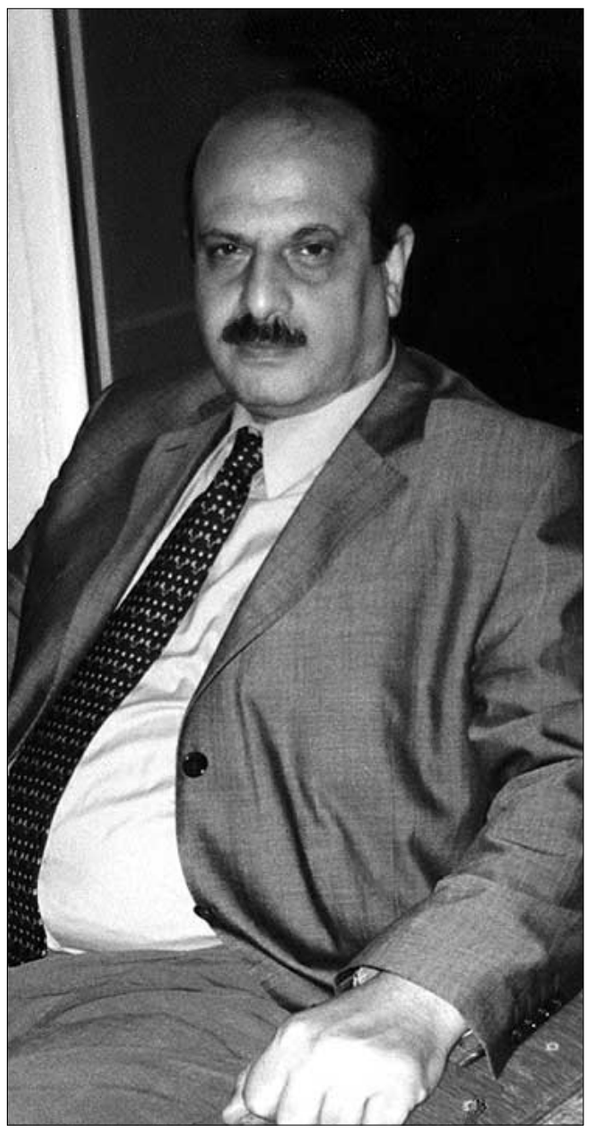

حسين الشعلان (رئيس عشيرة الخزاعل)

مجبل الظالمي (رئيس عشيرة الظوالم)

الشيخ جواد كاظم الريسان (رئيس عشيرة حجام)

أبدوا ثقتهم بحتمية التغيير المقبل

العشائر العراقية تساهم في صياغة مفردات النظام الجديد

■ لندن - مهدي السعيد

□ يبدو أن البعد القبلي «غير المنظور» هو الذي يحرك ماكنة الواقعين الاجتماعي والسياسي في العراق، لذلك فإن معظم القيادات السياسية داخل السلطة أو خارجها، تحاول أن تكسب مساندة رؤساء القبائل وشيوخها، لتأمين ولاء شريحة واسعة في قطاعات الدولة والمجتمع.

والقبائل (العشائر) هي التي تسيطر على الريف العراقي، على اعتبار ان الفلاحين الذين يسكنون الريف هم ابناء العشائر وأن معظم مراتب الجيش العراقي من جنود وضباط جاءوا إلى هذه المؤسسة من أوساط الفلاحين. حتى المدن العراقية الحديثة بما فيها أجزاء واسعة من العاصمة بغداد، اتسعت سكانياً بعد الهجرة الواسعة من الريف. بيد أن التاريخ السياسي للعراق يسجل على الدوام استحالة السيطرة على حركة العشائر العراقية بالاتجاه المعاكس للقضايا الوطنية، فمعظم الثورات والانتفاضات الوطنية بدأت بفعل القبائل التي قارعت النظم والحكومات المستبدة، بعد قيام الدولة العراقية الحديثة وإلى الآن. فثورة العشرين في العام 1920 ضد الوجود البريطاني في العراق انطلقت من أرض العشائر العراقية وامتدت إلى مختلف المدن من الجنوب إلى الشمال، وتكللت بقيام الدولة العراقية بعد طرد الانجليز.

اليوم تعود العشائر العراقية إلى موقفها الوطني المعهود، فهي ترفض بقاء الوضع الراهن، وتطالب سوية مع القوى الوطنية المختلفة بقيام دولة القانون والتعددية والدستور.

التقت «الوسط» بمجموعة من رؤساء وشيوخ القبائل العراقية أثناء انعقاد اجتماعهم الاخير في لندن، حين اعلنوا عن تشكيل «ديوان العشائر العراقية»، وطرحت عليهم أسئلة مختلفة، عن دور العشائر في عملية التغيير المقبلة في العراق، او علاقتهم بالقوى السياسية المعارضة وموقفهم تجاه ما يجري حاليا.

وهنا أجوبة زعماء عشائر خزاعة والظوالم وحجام.

*** الشيخ حسين علي الشعلان (رئيس قبيلة الخزاعل – خزاعة).**

– في واقع الحال ان المجتمع العراقي هو مجتمع عشائري في طبيعته، والعشائر ورؤسائها وشيوخها موجودون في كل مناطق العراق، وبالتالي يستطيعون ان يقدموا الخدمات الكبرى والكثير للدولة الجديدة المقبلة، بما يساعدها على الاستقرار والأمن وارتقاء الحالة الاقتصادية وتطوير مختلف مناحي الحياة العامة والمساعدة على بناء ما تهدم من قيم وعادات وتقاليد اجتماعية حميمة كانت تربط المجتمع العراقي، لأن حكم الأغراب حاول ان يثلم هذه العادات والتقاليد وان يأتي بأمور غريبة وبالتالي تدمير كل ما كان يجمع الشعب العراقي.

هذه العادات الحميدة وهذه الثوابت ستتطلب منا المزيد من العمل لإعادتها الى ما كانت عليه، حتى تأخذ مكانها الطبيعي ليلتف حولها الشعب بكل مراتبه الاجتماعية، وبالتالي نرى العراق وهو يستعيد عافيته ويعود قوياً معافى يحتل مكانه الطبيعي في المنطقة وفي العالم.

أما فيما يتعلق بـ «ديوان العشائر العراقية» فالغرض من تشكيله هو تجميع أكبر عدد ممكن من شيوخ ورؤساء العشائر الذين اضطرتهم الظروف الى الابتعاد عن الوطن، وخصوصاً بعد انتكاسة انتفاضة مارس/آذار العام 1991، التي لعبت العشائر العراقية الدور الرئيسي فيها. ونحن نواصل التنسيق مع اخوتنا من شيوخ وزعماء القبائل العراقية، داخل العراق، وهذا التنسيق يصب في خدمة القضية العراقية والمساعدة في جهد دعم التغيير وبناء وإعادة اللحمة الاجتماعية والمساعدة في الاستقرار ما بعد التغيير والمساعدة في النهضة الاقتصادية جهد الامكان.

ولدينا تنسيق من نوع آخر مع معظم اطراف المعارضة العراقية، حتى مع الأطراف التي لا نوافق على بعض اطروحاتها. ويمكننا ان نعمل سوية وان نزيد اللحمة بين اطراف المعارضة وان نجعل العمل العراقي المعارض عملاً ناجحاً يمكن أن يؤدي إلى عملية التغيير بأسرع وقت ممكن وبأحسن الطرق، فلدينا تنسيق ولدينا لقاءات واجتماعات ونتطلّع للمزيد من اواصر العلاقة مع هذه الاطراف.

*** الشيخ مجبل الظالمي (رئيس قبيلة الظوالم)**

الحقيقة اصبحنا نعيش في الخارج بعد ان فشلت انتفاضة مارس 1991 التي شاركنا بها بقوة، والآن فإن أهدافنا وعملنا كله يصب في مساعدة الشعب العراقي في الداخل، فهو شعب يتعرض للظلم والحصار الثنائي، حصار الدولة وحصار الخارج، وهذا الشعب عانى الكثير، لذلك نعمل على تخليصه من هذا الواقع المؤلم، واعتقد ان العشائر العراقية ستلعب دورا مهما في بلورة مستقبل الشعب العراقي، وهذا الدور سيكون اساسياً في حالة تغيير الوضع داخل العراق، لأن تركيبة المجتمع العراقي هي تركيبة قبلية، فمثل هذا المجتمع يشمل كل القطاعات الاجتماعية العسكرية والمدنية، والانتماء بطبيعة الحال انتماء الى العشائر.

فالمد العشائري موجود، وكثيراً ما حاولت السلطة اضعاف اواصر الترابط العشائري لكي تمدد مشاريعها المختلفة، إلا ان هذه العشائر أبدت تماسكاً كبيراً، ومازال المجتمع العراقي يحترم شيخ القبيلة ويحترم افراد القبيلة بعضهم بعضاً، لذلك فإننا نتطلّع الى اخواننا في العشائر العراقية داخل الوطن من اجل تكثيف الجهود لتقريب يوم خلاصهم.

*** الشيخ جواد كاظم الريان (رئيس قبيلة حجام)**

– ان اهدافنا واضحة، ونحن نمثل اوسع شرائح المجتمع العراقي، وكلنا نعرف جميعاً بأن الشعب العراقي يعتز بانتماءاته القبلية، وللعشائر العراقية دور كبير في تاريخ العراق السياسي، فهي التي دعت الى تأسيس الدولة العراقية الحديثة وهي التي قادت الثورات والانتفاضات ابتداءً من العام 1914 إذ أعلنت الجهاد في «الشعيبة» ضد الإنجليز بالاتفاق مع المرجعية الدينية في النجف ومروراً بثورة 1920 وثورة مارس 1935. والانتفاضات الفلاحية اللاحقة وكذلك في حركة مايو/آيار 1941 وأخيراً وليس آخراً في انتفاضة مارس 1991. هذه الثورة والانتفاضات حدثت بتحرك العشائر، أما الآن فالعشائر العراقية تتأهب للعب الدور ذاته في الخلاص من الظلم والجور الذي يمارسه النظام الحالي. وعليه فإن من المتطلبات الوطنية ان يقوم الوضع الجديد المقبل بالتعاون مع العشائر وإعادة الثقة بها ولها، لأنها فقدت هذه الثقة بالنظام الحالي، الذي حاول بشتى الوسائل تقديم الإغراءات لإبعادها عن دورها الوطني المعهود، ولكنه فشل فشلاً ذريعاً، وخير دليل ما يواجهه يومياً من مقاومة في أرياف العراق ومدنه المختلفة من قبل أبناء العشائر.

ولدى العشائر العراقية قوى ضاربة، إذ ينتمي معظم افراد القوات المسلحة الى العشائر العراقية، ناهيك عن الفلاحين الذين يشكّلون غالبية سكان العراق. ويبدو للجميع أن عملية تفكيك العشيرة أو القبيلة باءت بالفشل. فالعشيرة العراقية متماسكة ومحترمة. والعراقيون يحترمون شيوخ ورؤساء العشائر. وهذه العشائر على صلة ببعضها بعضاً، ونحن في اتصال دائم مع اقراننا في الداخل، ولا استطيع هنا ان اورد أسماء الشيوخ والرؤساء الذين نتصل بهم داخل العراق خوفاً على مصيرهم من السلطة. وعلى مستوى الخارج فنحن نقوم بالتنسيق فيما بيننا والاطراف الوطنية الاخرى. ولم يؤثر الخارج علينا، فمازلنا نحافظ على تقاليدنا واخلاقنا وعاداتنا الحميدة، وسنكون في طليعة الذين يبنون بلدهم بعد ان يحين يوم الخلاص.

التعددية... حرية الرأي والتعبير، تعني التعددية الإعلامية

يوسف مكي*

□ منذ بداية الانفراج السياسي قبل سنتين، أخذ الخطاب الثقافي عموماً، والخطاب السياسي خصوصاً يتعاملان مع مفاهيم ومصطلحات تعتبر جديدة تماماً على الساحة وعلى ألسنة العامة كما الخاصة.

وفي غضون ذلك ظهرت مصطلحات ومفاهيم من قبيل: الشفافية، حرية الرأي، التعددية، حرية التعبير، المجتمع المدني، حقوق الانسان، الديمقراطية... الخ.

وللعلم ان مثل هذه المصطلحات ولنقلْ المفاهيم كانت تمثل وبالاً وسوء المصير على من يستخدمها في ظل قانون ومحاكم أمن الدولة، حتى ان مفهوم الوطن والوطنية كانت من الممنوعات.

والآن الوضع تبدل نسبياً وأصبحنا أمام كثرة من المفاهيم والتعبيرات ذات الشحنة السياسية والتي تعبر في الوقت نفسه عن تغير في الخطاب السياسي للدولة باتجاه الديمقراطية ودولة المؤسسات بدلاً من دولة المخابرات التي كانت قائمة طوال الثلاثين سنة الأخيرة. والمفاهيم إذ تمثل تجريداً، فإنها تعبر عن الواقع او عمّا هو مشترك في هذا الواقع، فالحرية مفهوم، إلا أن هذا المفهوم يعبر عن حال قائمة على الأرض تتمثل في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم إذ يستطيع هذا الأخير ان يقول ما يشاء من دون إكراه من الدولة ويرفض من دون معاقبة منها ويعبر عمّا يشاء من دون خوف او مضايقة من الدولة ويعمل ما يشاء ويكتب ما يريد، وان يمارس انواع الممارسات الانسانية كافة وخصوصاً تلك المتعلقة بجوهر العلاقة بين الحاكم والمحكوم من دون ان يتعرض هو او اسرته إلى اي نوع من الإيذاء سواء كان معنوياً او نفسياً او مادياً، طبعاً في ظل قانون وأنظمة متفق عليها من الشعب والحكم وليس من طرف واحد فقط.

لكن هذا ليس كل شيء فعلى صعيد الممارسات الانسانية تظل هناك فجوة بين المفهوم وواقعه او الما صدق – على حد تعبير المناطقة – فكل المفاهيم التي أشرنا إليها أعلاه متداولة في الساحة ومن قبل القاصي والداني. أما الواقع الذي تعبر عنه تلك المفاهيم فهو ليس واحداً. ففي حين تشهد ممارسات المجتمع المدني ازدهاراً لا مثيل له على امتداد الساحة، حيث الجمعيات السياسية – نواة الاحزاب – نجد ان مساحة حرية الرأي وخصوصاً في مجال الإعلام المسموع والمرئي مازالت تسير على غرار السلحفاة، او منعها حق الآخرين، الامر الذي يتطلب ان يعاد النظر في احتكار الدولة لاجهزة الاعلام، لا بل إلغاء وزارة الاعلام وفتح المجال واسعاً لامكان قيام محطات إعلامية تلفزيونية وإذاعية يستفيد منها المجتمع بكل فعالياته السياسية والثقافية، خلافاً لما هو قائم الآن إذ يقوم الاعلام وخصوصاً المرئي منه على التحيز بدلاً من الانفتاح على الآراء ووجهات النظر التي تدور وتمور في هذا المجتمع كافة.

ان الاعلام الرسمي القائم أبعد ما يكون عن الشفافية، ابعد ما يكون عن مفهوم التعددية، لا بل ابعد ما يكون عن الموضوعية، وكأنه يمشي عكس التيار، الذي يقوده عظمة الملك، وربما يسيء إلى مشروع الملك الإصلاحي.

إذن، التعددية تعني تباين الآراء، تعني تعدد القنوات والمحطات التلفزيونية التي من حق الفعاليات المجتمعية ان تؤسس لها أسوة بالمجتمعات التي تحترم الديمقراطية وتحترم التعبير عن الآراء المختلفة قبل المتفقة.

على هذا الأساس فالتعددية ليست معلقة في الفضاء إنما هي ممارسة فعلية على الأرض وكذلك حرية التعبير والاعتقاد والكتابة والديمقراطية وغيرها.

ولكي تتسع هذه الممارسات فإن من الأهمية بمكان ان تؤسس الأرضية المناسبة لها. والخطوة الأولى في هذا السياق، الانفتاح الإعلامي الذي يعني إلغاء القبضة الحديد للدولة على الإعلام، الذي يعني فتح الباب أمام فعاليات المجتمع عموماً والمدني خصوصاً لإقامة منابره الاعلامية وخصوصاً المرئية والمسموعة، هذا فضلا عن فتح أجهزة الانتخابات البرلمانية المقبلة. فما احوجنا إلى هذا الانفتاح يستطيع كل منا التعبير عن رأيه فيه من دون مصادرة أو إلغاء! فتعددية المجتمع تعني تعددية الوسائل التي تعبر عن هذا التعدد كما تعني انفتاح الوسائل القائمة على الكل ومن دون تمييز او محاباة.

* كاتب بحريني